

حكايكا

«الزراعة» تطالب محافظة القنيطرة بإلغاء عقدها مع «الليبية» لأرض مؤجرة منذ ٢٧ سنة!

القنيطرة- الوطن

طلبت وزارة الزراعة محافظة القنيطرة بفسخ العقد المبرم مع الشركة السورية الليبية، لاستثمار أرض زراعية بمساحة تقدر بنحو ٢٠٠٣/دوناتا بالعقارين رقمي/ ٢١٢٩ - ٢١٣٠/ من منطقة الحارة العقارية التابعة لمحافظة درعا وهي من عقارات أملاك الدولة، إذ إنها غير مستعمرة منذ عدة سنوات ما جعلها عرضة للتعديات من الأفراد إضافة إلى أن الشركة المؤجرة لم تقم بدفع أجور أراضي الدولة بموجب العقد المذكور. وطلبت الوزارة من المحافظة إعلامها بالتنفيذ لتمكين من استثمار المساحة المؤجرة المذكورة حسب القوانين والأنظمة النافذة، حيث إن المؤسسة العامة للمبارق بحاجة ماسة لهذه المساحات لاستثمارها من قبلها.

وأشارت مديرية زراعة القنيطرة إلى أن المساحة المؤجرة من الشركة المذكورة غير مستعمرة منذ عدة سنوات ما جعلها عرضة للتعديات من الأفراد إضافة إلى أن الشركة المؤجرة لم تقم بدفع أجور أراضي الدولة بموجب العقد المذكور حسب كتاب مديرية مالية القنيطرة رقم ١٨٩/ص.م. تاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ وأن المبالغ المدفوعة من الشركة المشار إليها هي عبارة عن ضريبة رواتب وأجور وهذا بعد مخالفاً لنص الفقرة ب/ من المادة رقم ٥/ من العقد المذكور التي نصت على «تسدد أجرة السنة الأولى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انقضاء ستة ميلادية كاملة على تاريخ استلام الأرض وتسدد أجور السنوات التالية خلال نفس المهلة من تاريخ انقضاء كل عام يعود إليه التكليف وفي حال التأخر عن الدفع تسري على مبلغ الإيجار الفوائد القانونية اعتباراً من أول يوم يلي انتهاء مهلة التسديد السنوية وحتى تاريخ الدفع على ألا تتجاوز مدة التأخير ستة وأحد تحت طائلة اعتبار العقد مفسوخاً حكماً في نهاية تلك السنة دون حاجة إلى أي أضرار أو إنذار.

والسؤال المطر للدهشة والاستغراب ونضعة بين أيدي المعنيين: كيف لعقار يقع خارج حدود القنيطرة ويتبع لمحافظة درعا تبرم عقده محافظة القنيطرة وأين المبالغ المترتبة على العقد من الإيجار للأرض التي يجب أن تستثمر من الشركة السورية الليبية منذ ١٩٨١ وثانياً لماذا لم يتم فسخ العقد مع الشركة استناداً لبند العقد منذ أول سنة لم تسدد بها التزاماتها لمحافظة القنيطرة وثالثاً لماذا لم تظهر هذه القضية إلا مؤخراً ومن المستبعد من ذلك... أسئلة مشروعة نضعها بين أيدي أصحاب القرار، فهل من محيب؟!

محمد منار حميجو

أصدرت محكمة الجنابات الاقتصادية في دمشق أحكاماً بحق نساء وصل بعضها إلى ١٠ سنوات بالسجن نتيجة تهريب المال العام إضافة إلى عقوبة التبريم التي وصلت إلى عشرات الملايين. وحضرت «الوطن» جلسات بعض المحكمة العلنية التي خصصت لإصدار أحكام بحق متهمين بجرائم اقتصادية مختلفة فاختلفت الأحكام ما بين البراءة بحق أشخاص وتثبيت الجرم على آخرين بما في ذلك نساء منهن فرات من قبضة العدالة.

وأصبح حضور النساء في المحكمة الاقتصادية أمراً عادياً نتيجة اختصاص المحكمة في الجرائم لكن الغريب في الموضوع أن هناك بعض النساء كما شاهدت «الوطن» ككبيرات في السن حتى إن بعض المتهمات تجاوزن الخمسين من العمر.

ومن المواضيع المثيرة أن إحدى النساء حينما تلا القاضي الحكم البراءة بحقها وأنها غير شريكة في الجرم لم تبد أي مشاعر الفرح أو غير ذلك وكأنها واثقة من

منهن بلغن الخمسين من العمر

أحكام بحق نساء وصل بعضها إلى ١٠ سنوات بالسجن لتهرب المال العام



نساء يحاكمن بجرائم اقتصادية

تدقيقها في القضية أكثر وهذا يعود إلى نزاهة القضاة تبين أنها ليست شريكة. ومن الأحكام الغريبة أيضاً أن هناك حجراً احتياطياً بحق امرأة وبعضشرات الملايين فكان الحكم بتحويل الحجز إلى تنفيذي بعدما تبين التهمة عليها وتورطها

نفسها أنها بريئة من كل التهم المنسوبة إليها إضافة إلى أنه يبدو أنها على علم أن القاضي سوف يصفها.

المرأة التي تجاوزت الأربعين من العمر اتهمت أنها متدخل في تهريب المال العام وبمبالغ كبيرة إلا أن هيئة المحكمة بعد

العام، موضحة أن الأعمار مختلفة في هذه الجرائم فهناك نساء ممن بلغن الأربعين من العمر وأخريات أعمارهن أقل من ذلك. وأوضحت المصادر أن قانون العقوبات الاقتصادية لم يميز بين الرجل والمرأة في العقوبات فمن أقدم على سرقة المال العام أو إهماله أو اختلاسه وغير ذلك من الجرائم فإنه لا بد أن يمتل أمام القضاء لمحاكمته ويتم إصدار الحكم وفق الجرم المنسوب له بعد إثباته في الأدلة.

ولفتت المصادر إلى أن هناك قرارات براءة صدرت بحق العديد من الأشخاص بعدما ثبت ذلك بالأدلة القاطعة وهذا يعود إلى طبيعة كل دعوة منظورة أمام المحكمة. وأشارت المصادر إلى أن القاضي لا يحكم بالنوايا وبمعاظمتها بل بالأدلة الواردة أمامه لتطبيق العدالة وخصوصاً أن القضايا المتعلقة بالمال العام تحتاج إلى الكثير من الدقة وهذا ما يتم العمل عليه.

ولفتت المصادر إلى أن العقوبات الواردة في القانون شديدة لحماية المال العام سواء أكان الجرم جنحة أي من اختصاص محاكم الجناح أم جنائية من اختصاص محاكم الجنابات. معتبرة أن وجود محاكم مختصة تساهم إلى حد كبير في سرعة البت بالدعاوى وتحقيق العدالة باعتبار أن هناك قضاة مختصين في هذا الموضوع بعدما كانت هذه الدعاوى تنتظر بها محاكم الجنابات العادية ما يشكل ضغطاً كبيراً عليها.

بأختلاس المال العام. من جهة ثانية أكدت مصادر قضائية أن هناك العديد من النساء يحاكمن بجرائم اقتصادية مختلفة بدءاً من اختلاس المال العام وتهريبه وإهماله وغيرها من العقوبات الواردة في قانون العقوبات

تقييم الطبيب سنوياً وكل ٥ سنوات وإجراءات تلحد من الأخطاء الطبية

دراسة جديدة لأسعار طب الأسنان وتحديد أجور العلاجات بشكل منطقي

ديب لـ«الوطن»: استيعاب الجامعات للدراسات العليا لا يتجاوز الـ٢٠٠٠ طالب سنوياً من أصل ٢٠٠٠ خريج

فادي بك الشريف

كشفت نقيب أطباء الأسنان في سورية فادي ديب عن دراسة خاصة للأسعار في مهنة طب الأسنان تصدر العام القادم، مشيرة إلى العمل على تحديد أسعار العلاجات بطريقة صحية ومنطقية لحماية المواطن من ارتفاع الأسعار وحصول الطبيب على حقه بشكل حقيقي، مع فرض عقوبات رادعة في حال تجاوزها، متوقعة أن تغمر السوق السورية خلال الفترة القادمة بسواد طب الأسنان المتنوعة والتي من الممكن أن يختار فيها طبيب الأسنان علاجاته.

جاء حديث ديب خلال مؤتمر صحفي أقيم أمس في مقر نقابة طب الأسنان، وذلك للحديث عن المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر، الذي يبدأ أعماله في قصر الأمويين للمؤتمرات في الثالث من الشهر الجاري بمشاركة ١٣ دولة عربية، وأكثر من ٤٠٠٠ طبيب أسنان من داخل سورية وخارجها (لبنان- العراق - الأردن- فلسطين- تونس- المغرب- ليبيا- موريتانيا- روسيا- ألمانيا- أميركا- رومانيا- بريطانيا: الخ)، تاهيك عن التسهيلات التي قدمت من أجل التحضير لاستقبال الوفود الرسمية عالية المستوى. وفي تصريح لـ«الوطن» كشفت ديب عن توقيع عدد من الاتفاقيات وكسر حاجز الاحتكار من بعض التجار ممن دخلوا



عقمة العبادة حسب درجة العقامة ونوع الاختصاص، مؤكدة أن ٢٠١٩ سيكون عام المزاولة، من خلال قيام النقابة بتوزيع بطاقة الاستمارة المعتمدة ضمن اتفاق بين الطبيب والمريض يوقع عليه ويتعهد فيه الطبيب بأخلاقيات المهنة وعدم ممارسة الدجل والاحتيال والترويج لأي منتج خاص، وفي حال الخلاف تتدخل النقابة، علماً بأن الأسعار ستحدد ضمن العقد.

وبينت ديب وجود تنسيق مع وزارة الصحة على صعيد الترخيص الدائم، مؤكدة الاتفاق على تقييم الطبيب سنوياً وفق نقاطه العملية، لإيجاد تقييمه مرة أخرى كل ٥ سنوات وفي حال عدم اتباعه أي نوع من الدورات والتأهيل المستمر يوقف الترخيص، ولا يعود ليعمل إلا بعد الخضوع لامتحان، مؤكدة أن الهدف من هذه الإجراءات هو حماية المرضى من الأخطاء الطبية.

كما أشارت نقيب أطباء الأسنان إلى مشاركة عدد من الشركات العالمية، ذاكراً الاتفاق مع أحد المعاهد في مجال طب الأسنان في سويسرا لتوقيع بروتوكول تفاهم مع النقابة سيمهد لبروتوكولات أخرى تؤسس لما بعد، مشيرة إلى توقيع عدة اتفاقيات مع إحدى الشركات في النمسا، وهناك مشروع قريباً يرتبط بالاتفاق مع شركة إيطالية وإيرانية، لتقديم تجهيزات ومواد طب الأسنان لخدمة حضومات خاصة.

متطورة جداً لتطوير أطباء الأسنان للحصول على شهادة البورد السورية، معتبرة أن مهارة طبيب الأسنان السوري تعتبر جيداً، واستيعاب الجامعات السورية للدراسات العليا لا يتجاوز ٢٠٠٠ طالب سنوياً من أصل ٢٠٠٠ خريج، كما أن مجمل ما يتم تخرجه من البورد السوري لا يتجاوز الـ٢٠٠٠ الأمر الذي أدى إلى عدم وجود الاختصاصيين، مشيرة إلى سعي النقابة إلى إحداث مراكز

أطباء الأسنان بكثيرة. وأكدت أن عدد الاختصاصيين في مجال طب الأسنان قليل جداً، واستيعاب الجامعات السورية للدراسات العليا لا يتجاوز ٢٠٠٠ طالب سنوياً من أصل ٢٠٠٠ خريج، كما أن مجمل ما يتم تخرجه من البورد السوري لا يتجاوز الـ٢٠٠٠ الأمر الذي أدى إلى عدم وجود الاختصاصيين، مشيرة إلى سعي النقابة إلى إحداث مراكز

علم طب الأسنان، منوهة بتدخل النقابة لحماية بعض المنتجات الطبية ودعم بعض المنتجات ذات الصناعة الوطنية. مضيفاً: إن التعليم على مستوى طب الأسنان في الجامعات السورية جيد، كما هناك خطة دراسية منظورة، لكن الفرق بأن أعداد طلاب طب الأسنان في سورية هم أكثر بكثير سنوياً من الخارج، حيث إن الأعداد كبيرة جداً ما أدى إلى تواجد

أطباء في الزهراوي: ١ بالمائة نسبة إصابة الرجال بسرطان الثدي وعالمياً يسجل كل ١٩ ثانية إصابة للنساء

وزير الصحة لـ«الوطن»: مذكرة تفاهم مع وزارة الاتصالات لربط مركزي مع المحافظات

وزير الكهرباء: الاتفاق مع الصدة على تنظيم محاضرات توعوية في جميع مديريات وشركات الوزارة

على المستوى العالمي كل سيدة من أصل ثمانية خلال مدى عمرها ستصاب بسرطان الثدي، مضيفاً: كل ١٩ ثانية في العالم تسجل حالة إصابة بسرطان ذي جديدة. وشدد رئيس قسم الأشعة بالهيئة العامة لمستشفى الزهراوي فادي باي على أن التوعية الجيدة والتفسير الممتاز للقراءات الدقيقة مهمة وضرورية جداً لأن القراءات الخاطئة بالصوير «الماموغرافي» موجودة وخاصة عندما يطلب صور طرف واحد فقط، ففي هذه الحالة تكون الأوقات مختفية بالطرف الثاني.

وطمأن باي بانعدام أثار أشعة التصوير «الماموغرافي» مشيراً إلى ضرورة الفحص المبكر في حال الشعور بأي مرض، مبيناً أن من الأفضل أن تكون الفحوصات سنوية للسيدات ما بين ٤٠ - ٤٩ سنة وكل عامين للسيدات ما بين ٥٠ - ٧٥ عاماً. وأشار رئيس قسم الأشعة إلى أن احتمال الإصابة بسرطان الثدي في ليست فقط عند السيدات وإنما قد يصاب بها الرجال أيضاً، مبيناً أن نسبة الإصابة بسرطان الثدي تبلغ ١ بالمائة عند الرجال.

الفحاحات التي تقدم بشكل مستمر ودائم. ومن جانبه أشار مدير عام مستشفى الزهراوي رفائيل عطا الله إلى أن حملة التوعية التي أقامتها وزارة الصحة وصلت إلى نتيجة وهي مراجعة السيدات بشكل ذاتي للمراكز الصحية على الرغم من وجود ضعف في ثقافة الكشف المبكر عن سرطان الثدي لأن معظم السيدات ينتظرن طلب الطبيب لإجراء الفحص المبكر، مبيناً أن هذه النتيجة هي إنجاز كبير.

وأوضح مدير الهيئة أن مشفى الزهراوي يتضمن عبادتين الأولى لفحص سرطان الثدي والأخرى لفحص سرطان عنق الرحم الذي ستبدأ حملة التوعية بشأنه خلال شهر كانون الثاني القادم، مبيناً أن الهدف اليوم من حملات التوعية هو الكشف عن سرطان الثدي بشكل مبكر لأن ذلك يؤد إلى العلاج منه سيكون ١٠٠ بالمائة أما التأخير فسيكون أخطر.

وبيّن أن الفحص الذاتي للثدي هو مهم جداً، ولكن الفحص عبر صور «الماموغرافي» هي ضرورية لأن يتم الكشف للجرفومة في مرحلة مبكرة بشكل كبير جداً، موضحاً أنه



وسرطان عنق الرحم، لافتاً إلى وجود برنامج الرعاية الصحية الأولية لصحة المرأة من أجل موضوع سرطان الثدي. ولفت يازجي إلى تقديم ٤٠ مليون خدمة صحية للمواطنين خلال عام ٢٠١٧ بقيمة ٨١ مليار ليرة سورية، ما دعا موضوع

الداخلية، وإضافة إلى وجود ١٨٢٦ مركزاً صحياً. وأكد يازجي استمرار الوزارة بحملات التوعية بشكل دائم بجميع مراكزها الصحية، ومستمرة باستقبال السيدات للفحص والتشخيص لسرطان الثدي

وأشار وزير الصحة إلى وجود ١٢٠ مشفى حكومياً في سورية حالياً، منها ٩٨ مستشفى تابعة لقطاع الصحة الحكومي في سورية في جميع المحافظات و ١٤ مشفى تابعاً لوزارة التعليم العالي إضافة إلى ٦ مستشفيات تابعة لوزارة الدفاع ومستشفىين لوزارة

حول ضرورات الفحص المبكر في سن محددة.

وبيّن أنه تم الاتفاق مع وزارة الصحة على تنظيم محاضرات توعوية عن ضرورة الكشف المبكر عن سرطان الثدي في جميع مديريات وشركات الوزارة في المحافظات. وقال خربوطلي: «في هذا اليوم على المبكر سرطان الثدي، مشيراً إلى أن ذلك مرهون بوقت، مضيفاً: لا يمكن أن نتحدث عن الموضوع حالياً لكونه يتطلب تكاليف كثيرة وهو بحاجة إلى دراسة بشكل معق. جاء تصريح يازجي خلال حضوره يوم أمس الأربعاء مع وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي، المحاضرة التوعوية التي أقامتها الوزارتان في مبنى وزارة الكهرباء حول «الفحص المبكر عن سرطان الثدي وطريقة الفحص الذاتي».

ومن جانبه، أشار وزير الكهرباء إلى الدور الاستثنائي للمرأة في كل مقفل من مفاصل الأمة، مبيناً أن الحرب أدت لتكريس هذا الدور وتعزيزه، لافتاً إلى ضرورة العمل باتخاذ ترسيخ الوعي الجماعي إزاء خطورة هذا المرض ورفع نسبة التوعية